الجمعية العمومية العادية لجمعية رعاية الأسرة تعقد اجتماعها السنوي بصنعاء وتنتخب مجلس إدارة جديداً

علي صالح عبد الله: جمعية رعاية الأسرة من أقدم الجمعيات الأهلية في اليمن وقد تمكنت بعد توقف الدعم الدولي عنها وباعتمادها على الذات من تجاوز الكثير من المصاعب وتحقيق العديد من النجاحات

رشيدة الهمداني: للعمل التطوعي دور مهم في تنمية المجتمع ولمتطوعي الجمعية دور ملموس في مناصرة قضايا الصحة الإنجابية

نبيل العماري: الجمعية حققت في عام 2008 قفزه نوعية في نوعية البرامج واتساع رقعة الأنشطة المنفذة رغم إمكانياتها المحدودة

عقدت الجمعية العمومية العادية لجمعية رعاية الأسرة اليمنية نهاية الأسبوع الماضي بالعاصمة صنعاء اجتماعها السنوي للعام 2008م وذلك تحت شعار (نحو تعزيز المصداقية والشفافية في العمل التطوعي) وقد جرى خلال الاجتماع استعراض تقرير الهيئة التطوعية والتقرير المالي وتقرير الهيئة التنفيذية للعام 2008م بالإضافة إلى أقرار خطة عمل الجمعية للعام 2009م وفي ختام الاجتماع تم فتح باب الترشيح والانتخاب لعضوية مجلس إدارة جديد لجمعية رعاية الأسرة للفترة 2009 - 2011م.

صحيفة 14 أكتوبر رصدت أهم ما دار في الاجتماع والتقت على هامشه بعدد من القيادات التنفيذية والتطوعية في الجمعية وخرجة بالحصيلة التالية :-

استطلاع/ بشير الحزمي

الأستاذ/ علي صالح عبد الله وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لقطاع التنمية وأكد في كلمته التي ألقاها في بداية الاجتماع أهمية الدور الذي تقوم به الجمعية في تقديم خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والذي يتركز حوله نشاطها باعتباره مجالاً حيوياً وهاماً جداً .

وقال إن الجمعية قد مرت بمراحل عديدة منذ إنشائها وواجهت الكثير من المصاعب وحققت الكثير من النجاحات .

وأوضح أنها قد استطاعت وبفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها إدارتها التنفيذية بمساندة ومؤازرة وزارة الشؤون الاجتماعية والهيئة التطوعية في الجمعية من تجاوز أحد أخطر المصاعب وأشدها وطأة والتي مرت بها الجمعية وهي تجاوز أثار إيقاف المساعدة المالية الدولية التي كانت تقدم للجمعية من قبل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة والتي كان الكثير من أعمال الجمعية يقوم عليها حيث استطاعت الجمعية أن تقف على أرجلها من جديد وأن تفتح أفاقاً جديدة من التعاون والعمل المشترك مع عدد من الجهات الوطنية والهيئات الدولية المانحة حتى تمكنت من تجاوز حالة المشكلات والمصاعب التي كانت سائدة واستطاعت باعتمادها على الذات وتعاون بعض الجهات المانحة معها أن تغطي الكثير من النواقص التي برزت حال إيقاف المساعدة الدولية من قبل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بما فيها بعض المصاعب والإشكاليات التي برزت في فروع الجمعية في المحافظات .

وأشاد بدور وجهود الإدارة التنفيذية في التغلب على الكثير من المصاعب وتحقيق العديد من النجاحات الإيجابية والتوسع الكبير في الأنشطة والفروع واستكمال بعض الأعمال الإدارية والمالية وخاصة فيما يتعلق باللوائح .

وأشار إلى أن جمعية رعاية الأسرة اليمنية هي أقدم الجمعيات الأهلية في اليمن ولها بصماتها الواضحة في تقديم خدماتها في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في العديد من مناطق الجمهورية . وتمنى للجمعية ولهيئتها الإدارية الجديدة المنتخبة بطريقة ديمقراطية وفقاً للقانون رقم (1) لعام 2001م ولائحته التنفيذية كل التقدم والنجاح وأن تستعيد أكثر فأكثر تألقها وأن تتجاوز كل المصاعب والتحديات التي تواجهها .

نبيل العماري

عواطف الشرجبي

عادل عبدالله

تجاوز للصعوبات واستمرار في تقديم الخدمات

من جانبها أكدة الأخت / رشيدة الهمداني أمين عام جمعية رعاية الأسرة اليمنية في كلمتها عن الهيئة التطوعية وتقريرها للعام 2008م أن الجمعية نجحت في مواصلة مهامها وأعمالها خلال العام 2008م متجاوزة الصعوبات التي كانت قد واجهتها عقب توقف منحة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة وأنها قد تمكنت من الاستمرار في تقديم الخدمات وتنفيذ العديد من البرامج من خلال اتفاقيات تمويل مع مانحين آخرين بالإضافة إلى التمويل الذاتي. مشيرة إلى أهمية العمل الطوعي ودوره في تنمية المجتمع، وما لعبه العديد من متطوعي الجمعية من دور ملموس في مناصرة قضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والأمومة الآمنة.

وأوضحت أن الحراك البرامجي والخدماتي في الجمعية خلال العام الماضي 2008م كان على أشده ما أثار اهتماماً إعلامياً واسعاً بالجمعية.

وقالت إن الإدارة التنفيذية الجديدة للجمعية قد تمكنت خلال العام الماضي من إحداث العديد من التطورات الإيجابية والمبشرة، وعملت على بذل جهود مضاعفة في تسيير أعمال الجمعية وفتح آفاق تعاون وشراكة مع العديد من المنظمات الدولية وفي طليعتها بعض منظمات الأمم المتحدة، وقد استطاعت إعادة الجمعية إلى الساحة بقوة وبروح جديدة، ونجحت في إبرام العديد من الاتفاقيات مع عدد من الجهات.

وأشار إلى أن من أهم إنجازات مجلس إدارة الجمعية خلال العام 2008م هو إقرار لوائح إدارية ومالية للجمعية هي الأولى منذ نشأتها.. التحضير لاجتماع الجمعية العمومية في موعده وفقاً للآلية التي تضمنها النظام الأساسي للجمعية، وكذا تعزيز مبدأ الفصل بين سلطات مجلس الإدارة وسلطات الإدارة التنفيذية، وتدشين خدمات العيادات المتنقلة ومركز الصحة الإنجابية بمحافظة حجة.. تحويل دار التوليد الموجود في الجمعية إلى مستشفى تخصصي للأمومة الآمنة، بالإضافة إلى الاتفاق مع جهاز الرقابة والمحاسبة على مراجعة القوائم المالية للجمعية للعام 2006م والمصادقة عليها والاتفاق مع شركة عالمية لمراجعة القوائم المالية للجمعية للعامين 2007 و 2008م منوهة ببعض التحديات التي مازالت تواجهها الجمعية والتي من أهمها الموارد المالية وضمان استمرارها وتدفقها.

ودعت إلى ضرورة تفعيل أنشطة المراكز في المحافظات، والاهتمام بإعداد الدراسات والأبحاث التي تساهم في خفض وفيات الأمهات والأطفال، وتوسيع قاعدة مشاركة الشباب في الجمعية في كل المحافظات من خلال فتح مراكز مماثلة لمركز الشباب في صنعاء التابع للجمعية.

قفزة نوعية وجهود متواصلة

من جهته قال الأخ/ نبيل العماري المدير التنفيذي للجمعية في تصريح خاص لـ (14 أكتوبر) إن الجمعية قد حققت خلال العام المنصرم 2008 قفزة نوعية من حيث نوعية البرامج التي نفذت واتساع رقعة الأنشطة في الإطار الجغرافي رغم شحة الإمكانيات ومحدوديتها، حيث نفذت الجمعية العديد من البرامج الخدمية والتوعوية والتدريبية من حرض إلى حضرموت، وغطت أنشطتها مناطق كثيرة وعديدة على مستوى الحضر والريف في مختلف محافظات الجمهورية، والتي استهدفت من خلالها مختلف فئات المجتمع وبأعداد كبيرة.

وأضاف أن الجمعية وخلال العام الجديد 2009م ستستمر في تقديم خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والأمومة الآمنة بما في ذلك تنفيذ برامج التوعية والتدريب المتعلق بجوانب الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والأمومة الآمنة، بالإضافة إلى اعتزام الجمعية التوسع في أنشطتها كما ونوعا لتشمل إلى جانب المجالات الحالية مجالات أخرى لم تكن ضمن أنشطتها في السابق، حيث ستعمل الجمعية على إدماج قضايا الفحص المبكر أو الكشف المبكر عن سرطان الثدي ضمن برنامج الصحة الإنجابية اعتباراً من بداية العام الجديد 2009م.

وأوضح أن الجمعية تعمل حالياً وبالتعاون مع المستشفى السعودي الألماني ومع الشراكة الأمريكية للشرق الأوسط على تنفيذ برنامج يتعلق بالتوعية وبأهمية الكشف المبكر عن سرطان الثدي، معلناً بأنه في هذا الشهر وخلال مؤتمر سيعقد بالعاصمة صنعاء بمشاركة كبيرة من الجهات الدولية والإقليمية والوطنية سيتم الإعلان عن إنشاء التحالف الوطني لسرطان الثدي والذي يعتبر من الخطوات المهمة، حيث سيعمل هذا التحالف على دعم كل الجهود والمبادرات التي تعنى بالكشف أو العلاج لسرطان الثدي.

وأشار إلى أن الجمعية ممثلة بإدارتها التنفيذية ستعمل خلال العام الجديد 2009م على مواصلة جهودها التي بدأتها العام الماضي 2008م في بناء شراكات قوية ودولية ومحلية في مجالات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، حيث تتطلع الجمعية إلى بناء وإضافة شراكات جديدة مع العديد من الجهات المانحة أو الممولين سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

مثمنا التعاون والدعم الكبيرين الذين حظيت بهما الجمعية خلال العام الماضي 2008م من قبل العديد من الشركاء المحليين والدوليين الذين عملت معهم الجمعية وفي طليعتهم صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومشروع التسويق الاجتماعي لخدمات الصحة الإنجابية، ووزارة الصحة العامة والسكان ومكاتبها في المحافظات، والمجلس الوطني للسكان، والاتحاد الأعلى للأمومة والطفولة، وغيرها من الجهات الأخرى العاملة في مجال الصحة الإنجابية.

وأعرب عن جزيل شكره وتقديره للدور الكبير والهام للبرلمان في الوقوف إلى جانب الجمعية ومؤازرتها في وضعها الحالي وذلك من خلال حث الحكومة في توصياته عند إقرار الموازنة العامة للدولة على اعتماد المبالغ اللازمة ضمن الموازنة العامة للدولة لجمعية رعاية الأسرة اليمنية لتتمكن من تقديم الخدمات الطبية والرعاية الصحية في مجال الأمومة المأمونة والطفولة.

وفي ختام حديثه للصحيفة قال لمدير التنفيذي لجمعية رعاية الأسرة إن اجتماع الجمعية العمومية العادية قد أقر خطة عمل الجمعية لعام2009 والتي تتركز في سبعة مكونات رئيسية هي مكون النوع الاجتماعي ومكون برنامج الكشف المبكر عن سرطان الثدي ومكون الإيدز ومكون التوعية والمناصرة ومكون التدريب ومكون تعزيز الوصول للخدمات ومكون السكان، وأن كل من هذه المكونات يشتمل على العديد من الأنشطة التي ستنفذ وفق أهداف محددة في مختلف المناطق الحضرية والريفية في العديد من محافظات الجمهورية.

توسع في تقديم خدمات الصحة الإنجابية

أما الدكتور/ عادل صلاح مسؤول الخدمات الطبية بالجمعية فقد تحدث بدوره للصحيفة وقال : لقد تمكنت الجمعية في العام الماضي من تقديم خدمات الصحة الإنجابية ذات الجودة العالية من خلال عياداتها الثابتة في كل من صنعاء وعدن وتعز والحديدة وحضرموت وإب لحوالي (189.487) مستفيدة منهن (143.866) مستفيدة من خدمات الصحة الإنجابية و (35.159) مستفيدة من خدمات تنظيم الأسرة، كما قامت الجمعية أيضا بإمداد (47) مركزاً صحياً غير تابع للجمعية في محافظات صنعاء وعدن وحضرموت وإب وصعدة وشبوة والجوف ومأرب بوسائل تنظيم الأسرة.

وأضاف أن الجمعية تحرص من خلال خطط برامج عمل طموحة على التوسع في تقديم خدمات الصحة الإنجابية عن طريق افتتاح مزيد من المراكز الثابتة وإدخال خدمات صحية جديدة وبما يساهم في تحسين وتعزيز الوصول إلى الخدمات، بالإضافة إلى الاستمرار في تقديم خدمات الصحة الإنجابية بواسطة العيادات المتنقلة في المحافظات المستهدفة وهي عدن، الحديدة، إب، حضرموت، حجة، المحويت، بما يتيح توفير مثل هذه الخدمات والوصول بها إلى المناطق البعيدة والنائية والتي يصعب الوصول إليها بالوسائل التقليدية.

وأشار إلى أن الجمعية ستقوم هذا العام بتزويد مراكز الصحة الإنجابية التابعة لها في محافظات عدن، والحديدة، وإب، وحضرموت، وحجة بالمعدات الطبية اللازمة لدعم جودة الخدمات المقدمة، وكذا توفير المعدات اللازمة لتفعيل العيادة الصديقة للشباب بمركز تنمية الشباب بأمانة العاصمة، بالإضافة إلى افتتاح مركز جديد للصحة الإنجابية في مديرية حرض بمحافظة حجة وتزويده بالمعدات والتجهيزات اللازمة، بما في ذلك توفير الخيارات المتعددة من وسائل تنظيم الأسرة للنساء في سن الإنجاب في جميع مراكز الجمعية.

تنفيذ برامج تدريبية نظرية وعملية

الدكتورة/ عواطف الشرجبي مسؤولة التدريب بالجمعية قالت من جهتها إن النجاح الكبير الذي حققته الجمعية خلال الفترة الماضية وبخاصة خلال العام 2008م في مجالات الصحة الإنجابية عموماً ومجال التدريب والتأهيل خصوصاً قد جعلها محطة جذب واهتمام للعديد من المنظمات والجهات المحلية والدولية، وأكسبها ثقة تلك الجهات بها، حيث أصبحت العديد منها تعتمد على الجمعية في تنفيذ العديد من البرامج التدريبية النظرية والعملية.

وأشارت إلى أن البرنامج التدريبي للجمعية للعام الجديد سيركز على تدريب مقدمي الخدمات الصحية على الأساليب والتوجهات المناسبة مثل رعاية الطوارئ التوليدية والولادة النظيفة في المنازل والمشورة في تنظيم الأسرة وتركيب وإزالة اللولب وإتباع نهج التشخيص للأعراض لمعالجة الأمراض المنقولة جنسياً، وكذا دعم قدرات القائمين على مراكز الرعاية الصحية وبما يمكنهم من تقديم خدمات صحية تحظى بقبول اجتماعي وذات جودة عالية وخاصة في مجالات الصحة الإنجابية مع التركيز على شرائح الشباب في المناطق المستهدفة، بالإضافة إلى تعزيز مهارات العاملين في الأجهزة الإدارية للمراكز الصحية التابعة للجمعية وإكسابهم المهارات اللازمة في نظم الإدارة الصحيحة وتحليل المعلومات وبما يساهم في تعزيز قدرة الجمعية كمؤسسة وطنية للقيام بدورها في تنفيذ البرامج التي تهدف إلى زيادة الوصول إلى المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية وتنظيم لأسرة ذات الجودة العالية.

المجلس الوطني للسكان
إشراف/ الأمانة العامة

الحكم المحلي

ثورة على صعيد الفكر التنموي

سمير يحيى الوهابي

هدفت الحكومة من صدور قانون السلطة المحلية رقم "4" لعام 2000م إلى إقامة نظام اللامركزية الإدارية والمالية وإلى توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وإدارة الشأن المحلي في المحافظة والمديريات، في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال المجالس المنتخبة وتقوم هذه المجالس باقتراح البرامج والخطط والموازنات الاستثمارية للوحدات الإدارية وممارسة الرقابة الشعبية والإشراف على الأجهزة التنفيذية للسلطة المحلية ومساءلتها ومحاسبتها ،إلا أن هناك إجماعاً على أن السلطة المحلية لم ترق إلى مستوى الطموحات التنموية التي أنشئت من أجلها.

فبرزت الحاجة إلى الانتقال إلى نظام الحكم المحلي ضمن رؤية إستراتيجية لتصحيح الكثير من الاختلالات الموجودة على صعيد منظومة الحكم والإدارة في بلادنا، غير أن تطبيق نظام الحكم المحلي المنشود يعتبر ثورة على صعيد الفكر التنموي والممارسة الإدارية في اليمن ، إلا أنها تتطلب تغييراً جوهرياً في طريقة عمل أجهزة الدولة على المستويين " المركزي و المحلي" وكذا في ثقافة القائمين عليها وأسلوب تعاملهم مع المواطنين.

وفي ملخص " الإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي 2020م" صادر عن وزارة الإدارة المحلية، اعتمدت أربعة محاور إستراتيجية للانتقال إلى الحكم المحلي وهي:.

أولاً: المنظومة التشريعية:.

ويتمثل في القيام ببناء وتطوير البنية التشريعية لمنظومة الحكم المحلي ويستلزم العمل القيام بعملية توزيع المهام والوظائف التنموية بين الأجهزة المركزية والمحلية من خلال نقل مهام ووظائف التنمية المحلية إلى أجهزة الحكم المحلي بالصورة التي تعزز استقلاليتها المالية والإدارية لتصبح قادرة على النهوض بأعباء التنمية المحلية وتجعلها شريكاً كاملاً وفاعلاً في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

ثانياً:. البنية المؤسسية:.

تتمثل في القيام بعملية إعادة هيكلة البنية المؤسسية بمستواها العام المتمثل في التقسيم الإداري والبنية التنظيمية الخاصة بالجهاز الإداري لوحدات الحكم المحلي بالإضافة إلى استكمال البني التحتية بحيث تتلاءم مع المهام والوظائف التنموية الموكلة لوحدات الحكم المحلي الأمر الذي سيتوجب العمل على إعادة النظر في التقسيم الإداري الحالي بناءً على الأهداف التنموية التي ينبغي على وحدات الحكم المحلي

السعي إلى تحقيقها في المرحلة المقبلة واستكمال البني التحتية اللازمة لقيام وحدات الحكم المحلي بأداء مهامها ووظائفها المناطة بها مثل بناء وتجهيز مباني المجمعات الحكومية واستكمال البنية المعلوماتية لنظام الحكم المحلي.

ثالثاً:. القدرات البشرية:

وتتمثل في تحديد نوعية وحجم القدرات البشرية التي يجب أن تتوافر لتمكين وحدات الحكم المحلي على مستوى المحافظة والمديريات من أداء وظائفها التنموية الأمر الذي يقتضي تنمية وتعزيز القدرات البشرية لوحدات الحكم المحلي على المستوى الفردي والمستوى المؤسسي بالإضافة إلى المستوى الاجتماعي والذي يهدف إلى الوصول بها إلى نموذج أكثر تفاعلاً مع جميع فعاليات المجتمع المحلي.

رابعاً: المالية المحلية

وهي تتمثل في تمكين أجهزة الحكم المحلي من مصادر تمويل مستقرة وقابلة للنمو والتوقع تتناسب مع حجم الصلاحيات والمهام المحلية كما يهدف إلى تمكين أجهزة الحكم من الإدارة المالية باستقلالية في " حدود القانون" لهذه الموارد وتوظيفها بكفاءة في خدمة المجتمع المحلي.

المدينة العربية

فايزة أحمد مشورة

تشير الدلائل التاريخية إلى أن قصة المدينة بدأت مع بدء التحولات في ميادين عديدة أهمها ميدان الحياة الاقتصادية والحضارية و الاجتماعية وفي مكان يسهل وصول الغذاء والموارد متوافرة لجميع سكان المدينة وبما يتناسب وظهور أعمال إدارية و صناعية.

وفي ظل التقدم الحضاري وممارسة الإنسان للزراعة والصناعة ارتبطت نشأة المدن بزيادة إنتاج الغذاء واتسمت المدن التجارية بنمو العمران والإنتاج الضروري والكمالي وفي ظل انتشار الثقافة وتوسيع التجارة أهتم العرب ببناء المدن الداخلية فالمدينة العربية الإسلامية تتميز بنظام اجتماعي قبلي كالولاء للعشيرة أو للعائلة وإن كان هذا يعني استقلال كل حي بما يحتويه من مبان ومساجد وأسـوار فالعلاقة بين أحياء المدينة تربطهاً علاقات اجتماعية من خلال المساجد والأسواق التي تحتوى على تكتل سكاني يجمع أهالي المنطقة الواحدة وأغلب المدن العربية نمت بشكل طبيعي وأن سبب نمو المدن بشكل عام يعود إلى الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة الوافدة معاً إلا أن ذلك لم يكن ليتم لولا الثورة الصناعية وما صاحبها من تقدم تكنولوجي وتقدم في وسائل النقل والمواصلات وتطور العمارة والرعاية الصحية ،كما يخضع سكان المدينة للكثير من الضوابط التي تفرض نفسها بعكس سكان القرية فعمل سكان المدينة مرتبط بالآخرين ويبدأ وينتهي بوقت محدد وحياتهم المنظمة والمعقدة تفرض عليهم أعباء واحتياجات دفعت بالإنسان للعمل في كل ميادين العمل أيا كان و ذلك لتحسين أحوالهن المادية . ليتلاءم مع طبيعة الحياة وظروفها في المدينة بالرغم من وجود أعباء في العمل وضيق المسكن وزيادة أعباء تربية الأطفال، نجد أن أهل المدن يسهل عليهم تقبل تنظيم النسل مقارنة بسكان الريف و ذلك يرجع إلى عوامل كثيرة أهمها التعليم وتحسين مستوى المعيشة للأسرة وتوفر الخدمات الطبية إلا أن زيادة السكان في المدن العربية سببه الرئيسي الازدحام والفقر وسوء التغذية ومع ذلك تتميز المدينة العربية بالصفات الاجتماعية واللغوية والعرفية أو الدينية.

وخلاصة القول أن العرب المسلمين قد اهتمو ببناء المدن التي فيها دور هام في نشر الثقافة وتوسيع التجارة، وسعوا إلى تطويرها وتحقيق الازدهار فيها وإيجاد كل سبل العيش والحياة لسكانها بمختلف جوانبها.

أخي المواطن ..أختي المواطنة .. غزة تتعرض للعدوان ودماء أبنائها تنزف ليلاً ونهاراً فسارعوا للتبرع على الحساب الحكومي رقم (3) في كافة البنوك العاملة في اليمن وفروعها والسلطة المحلية في المحافظات والمديريات والهيئة الشعبية لنصرة الشعب الفلسطيني